مجلة جامعة ذمار للعلوم الطبيعية والتطبيقية
01 -13 (7)B 2017
ISSN: 2073-0764
© 2017 Thamar University

TuJNaS

رؤية مستقبلية لاستراتيجية التنمية العمرانية لمديرية عتمة محافظة ذمار - اليمن

أحمد محمد يفاعة

قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية
Email:Yafaa_a@yahoo.com

ملخـص

يأتي هذا البحث ليناقش مجموعة من الرؤى والتصورات لاستراتيجية التنمية العمرانية في مديرية عتمة، محافظة ذمار، الجمهورية اليمنية اعتمادا على الدراسات والبيانات والمعلومات والإحصاءات، سواء من الجهات الرسمية ذات العلاقة أو من الدراسات والأبحاث التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بموضوع البحث.

ويهدف البحث إلى وضع الملامح الأساسية والخطوط العريضة لرؤية مستقبلية لاستراتيجية التنمية العمرانية لمديرية عتمة بناءً على دراسة وتحليل كافة الأنشطة والمقومات الاقتصادية التي تتمتع بها المديرية، والعمل على الاستفادة من المقومات والإمكانات الطبيعية والاقتصادية بهدف تحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة، وتوفير الخدمات للمجتمع، والارتقاء بالقائم منها مع مراعاة حماية البيئة الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي في المديرية.

وقد اعتمدت منهجية البحث على:

- دراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية (زراعية، سياحية، تنوع بيئي وثروة حيوانية).
- دراسة أهم المشاكل التي تعيق عملية التنمية، وذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات والبيانات حول الوضع الراهن من كافة الجهات الحكومية والمنظمات ذات العلاقة.
- دراسة الاعتبارات الرئيسية لإنشاء التجمعات العمرانية.
- دراسة الإمكانات المتاحة وتحديد المشاريع اللازمة وطرق التمويل بالإضافة إلى توجهات التنمية العمرانية بالمديرية (المركز والمخاليف).

الكلمات المفتاحية: العزلة، المديرية ، التنمية، التنمية العمرانية، الاستراتيجية.

1. مقدمة

يستخدم مصطلح التنمية للدلالة على مجموعة الأنشطة والعمليات الهادفة إلى إحداث تغيير في مجتمع ما، تمكنه من القدرة على مواكبة العصر من خلال برنامج تطوير (حكومي ومحلي) مستمر يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لكل أفراد المجتمع.

وقد تطور هذا المفهوم ليشمل كافة الجوانب المرتبطة بحياة الفرد والمجتمع: فظهرت مفاهيم فرعية كالتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية والتنمية العمرانية، وقد جاء إعلان مديرية عتمة، محافظة ذمار، كأول محمية طبيعية في اليمن في عام 1999م. نتيجة لعوامل عدة هدف من خلالها صانع القرار إلى تحريك عجلة التنمية في المديرية واستغلال الموارد والمقومات الموجودة في المديرية وأهمها:

- استغلال التنوع البيئي والحيواني وتوظيفه بشكل بناء لخدمة عملية التنمية في المديرية.
- توظيف عوامل الجذب السياحي كالمواقع الأثرية والغابات وشلالات المياه والأماكن الطبيعية، والموروث الثقافي الشعبي في خدمة العملية التنموية.

ويرى الباحث أن رؤية صانع القرار بإعلان المديرية محمية طبيعية كانت صائبة من حيث المبدأ والهدف، لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها؛ لأنها أغفلت وضع الخطط والبرامج لتحقيق التنمية

المرجوة، خصوصا وأن المديرية قد عانت من التهميش والحرمان لسنوات طويلة من عمر الثورة، علاوة على عدم اختيار الإدارة المناسبة والقادرة على تحقيق وبلورة الأهداف والخطط والبرامج وإحداث تنمية شاملة في المديرية.

2. المشكلة البحثية:

تعد مديرية عتمة من أكبر التجمعات السكانية في محافظة ذمار بالإضافة إلى موقعها المتوسط بين ثلاث محافظات يمنية هي: ذمار وريمه وإب، وقد عانت المديرية من التهميش والحرمان لسنوات طويلة ولم تعطَ الأهمية التي تستحقها، وتشكل المديرية نقطة ربط بين محافظتي ذمار وإب وتعتبر أسواقها الأسبوعية مقصدا للزوار والمتسوقين من المديريات المجاورة، كمديرية القفر- محافظة إب ومديرية مغرب عنس – محافظة ذمار، ومن ثم فهي تقدم الخدمات الأساسية للمحافظة والمحافظات المجاورة مما جعل المديرية تشهد تطورا اقتصاديا وعمرانيا سريعا يستوجب عمل خطة إستراتيجيه للتنمية العمرانية لتوجيهها في الاتجاه الصحيح، والاستفادة من كافة الأنشطة والمقومات الاقتصادية التي تتمتع المديرية بما يضمن الحفاظ على ديمومتها وصولا إلى تحقيق حياه أفضل للسكان وتوفير فرص عمل مناسبة والتوظيف السليم للمقومات والإمكانات الطبيعية والاقتصادية بالمديرية وتحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي لوضع الخطوط العريضة لرؤية مستقبلية لإستراتيجية التنمية العمرانية لمديرية عتمة وذلك من خلال التالي:

- دراسة وتحليل كافة الأنشطة والمقومات الاقتصادية التي تتمتع بها مديرية عتمة.
- العمل على الاستفادة من المقومات والإمكانات الطبيعية والاقتصادية بالمديرية وتحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة.
- حماية البيئة الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي في المديرية.
- العمل على توفير الخدمات للمجتمع والارتقاء بالقائم منها.
- صياغة رؤية مستقبلية لإستراتيجية التنمية العمرانية تحقق طموح أبناء المديرية.

4. منهجية الدراسة:

اعتمدت منهجية الدراسة البحثية على ما يلي:

- الاطلاع على الدراسات والأبحاث والمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.
- دراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية (زراعية، سياحية، تنوع بيئي وثروة حيوانية).
- دراسة أهم المشاكل التي تعيق عملية التنمية، وذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات والبيانات حول الوضع الراهن من كافة الجهات الحكومية والمنظمات ذات العلاقة.
- دراسة الاعتبارات الرئيسية لإنشاء التجمعات العمرانية.
- دراسة الإمكانات المتاحة وتحديد المشاريع اللازمة وطرق التمويل بالإضافة إلى توجهات التنمية العمرانية بالمديرية (المركز والمخاليف).

5. منطقة الدراسة البحثية:

تسعى الدراسة البحثية إلى عمل تصور لرؤية مستقبلية لاستراتيجية التنمية العمرانية لمديرية عتمة (التي تم إعلانها محمية طبيعية في العام 1999م.)، وتقع مديرية عتمة في الجزء الغربي من محافظة ذمار وسط اليمن على بعد 55 كم. جنوب غرب مدينة ذمار بين خطي طول (43.50 درجة - 44.50 درجة) وخطي عرض (14.21 درجة و 14.35 درجة).

وتحتل مديرية عتمة موقعا متوسطا بين ثلاث محافظات يمنية هي: ذمار وريمه وإب، وتبعد عن العاصمة صنعاء حوالي 155 كم.

5. 1. المساحة والسكان:

تبلغ مساحة المديرية حوالي 441 كم2. إذ تبلغ المسافة الجوية بين نقطتي الحدود الشرقية والغربية 232كم. وأقصى عرض المديرية في حديها الشمالي والجنوبي حوالي 27 كم. (تحتل المديرية من حيث المساحة المرتبة الـ 7 على مستوى المحافظة التي تضم 12 مديرية والمرتبة الـ 156 على مستوى الجمهورية التي تضم 333 مديرية). ويبلغ عدد سكانها حوالي 146 ألف نسمه حيث تشكل ما نسبته 21.7% من إجمالي سكان محافظة ذمار. ويبلغ معدل النمو السكاني في المديرية 1.8% أما الكثافة السكانية العامة فتبلغ 323 نسمه /كم2 من المساحة الكلية (تحتل المديرية من حيث السكان المرتبة الـ 2 على مستوى المحافظة والمرتبة الـ 66 على مستوى الجمهورية).

وتنقسم المديرية إلى خمسة تجمعات عمرانية (مخاليف) رئيسية هي:

أ- مخلاف سماه؛

ب- مخلاف حمير؛

ج- مخلاف بني بحر؛

د- مخلاف السمل؛

هـ- مخلاف رازح.

وتضم هذه المخاليف 57 عزلة، تضم كل عزلة عدداً من القرى، وتتكون كل قرية من عدد من المحلات ويبلغ عدد القرى في المديرية 542 قرية ويبلغ عدد المحلات التابعة لتلك القرى 2779 محله.

5. 2. نشاط السكان:

تعتبر الزراعة المهنة الرئيسية لسكان المديرية، وقد ساعد على ذلك موقع المديرية المتميز وتنوعها المناخي وهطول الأمطار في فصول الربيع والصيف والخريف الذي يصل إلى 800 ملم. في العام، مما جعلها سلة غذائية للبلاد حيث تزرع أغلب المحاصيل الزراعية وتتنوع من محاصيل المناطق الباردة والمناطق المعتدلة والمناطق الاستوائية وشبة الاستوائية.

- تمثل مساحة الغطاء النباتي في المديرية حوالي 90% من إجمالي مساحة المديرية.
- تصل نسبة المدرجات (الأراضي) الزراعية الجبلية في المديرية إلى 60%.
- تصل نسبة الغابات والمراعي والأحراش (الأراضي غير المستصلحة) في المديرية إلى 30%.

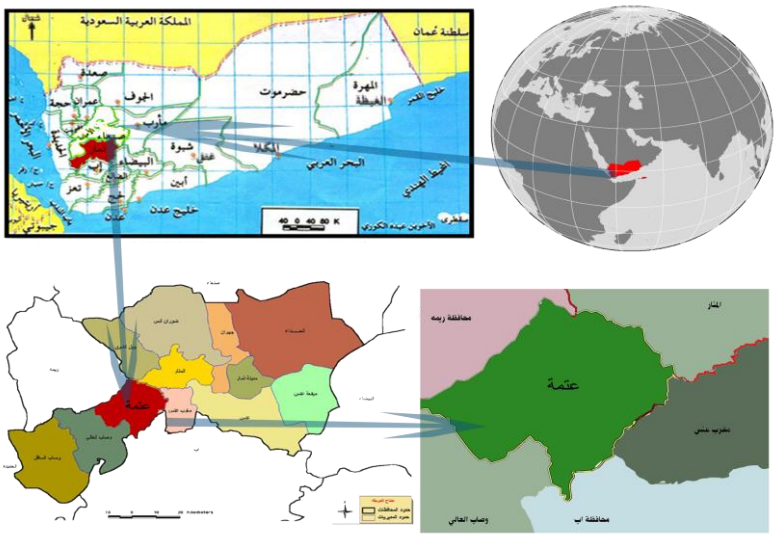

شكل (1) خرائط توضح موقع المديرية بالنسبة للجمهورية والمحافظة

(المصدر: موقع المركز الوطني للمعلومات www.nic.gov.ye).

6. العزلة:

هي الوحدة الإدارية ضمن التقسيم الإداري للمديرية وتتكون العزلة من مجموعه من القرى والمحلات/ التوابع، وقد تضم العزلة مدينة متوسطة الحجم ومجموعه من القرى والمحلات/ التوابع (موقع الجهاز المركزي للإحصاء: www.cso-yemen.org).

7. المديرية:

هي الوحدة الإدارية ضمن التقسيم الإداري للمحافظة وتتكون المديرية (في حالة الريف) من مجموعه من العزل يتفاوت عددها من مديرية إلى أخرى، وتتكون المديرية في الحضر أما من مدينة صغيره أو من الأحياء والحارات المتجاورة، ويبلغ عدد المديريات في الجمهورية (333) مديرية (موقع الجهاز المركزي للإحصاء : www.cso-yemen.org).

8. التنمية:

تعرف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من موارد طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه (الوكيل، 2006م).

وتعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود " عملية تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور (عبدالعزيز عبدالله السنبل، 2001م).

ولقد أخذ مجتمعنا العربي بهذا المفهوم للتنمية، في محاولة منه لسد الفجوة الهائلة التي تفصله عن الأمم المتقدمة، وخلق ثقافة تربوية شاملة تتفهم عملية التنمية وتجسدها في مشاريع إنتاجية تتناسب وثرواته القومية الدفينة وتتجاوب مع تطلعات شعوبنا في تأمين ما تحتاج إليه حتى تتحقق حريتها الاقتصادية التي هي المقدمة الضرورية لحريتها الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا، فقد جاء في تقرير إستراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي، أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجا وإبداعا واستمتاعا، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة (عبدالعزيز عبدالله السنبل، 2001م).

9. التنمية العمرانية:

يقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية، وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها (الوكيل، 2006).

وتتناول عمليات التنمية العمرانية كجزء من عمليات تنمية المجتمع المحلي الهياكل العمرانية والاتزان الإقليمي وتنظيم استخدامات الأراضي والموارد المادية وتوزيع وتوطين الكيانات الاقتصادية وما يرتبط بها من سكان وعمالة أو بصورة أخرى ما يرتبط بها من تنمية للمجتمعات سواء القائمة أو الجديدة وما تفيد هذه التنمية العمرانية من ارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية من سكن وعمل وخدمات وعناصر اتصال وشبكة البنية الأساسية كل هذا في أطار محددات الموضع والموقع وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية وقبول الموارد المحدودة ودون التصادم مع البيئة الطبيعية وإهدار مواردها، ويختلف أسلوب تنفيذ عمليات التنمية العمرانية باختلاف الفكر السياسي الاقتصادي السائد في الدولة أو يتجه إلى وضع تنظيم أدارة المجتمعات الجديدة على المستوى القومي من خلال الهيئات الحكومية وعلى المستوى المحلي من خلال الأجهزة المحلية لتنمية المدن الجديدة. وبهذا المفهوم تصبح التنمية العمرانية عملية مستمرة تقوم بها أجهزه مستقلة تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية كما تتعامل وتتفاعل مع الفكر السياسي لتتخذ القرار وبذلك ينتهي الدور التقليدي للتخطيط العمراني، كما يتحول التصميم الخاص بالمخطط العام إلى تصميم خاص بالعملية التنموية تنظيميا وإداريا مع توفير الأدوات اللازمة لتشغيلها (الحزمي، 2014م.).

المحافظة	المديرية	عدد السكان	النسبة
ذمار	الحـــداء	143100	21.37٪
	جهران	86590	12.93٪
	جبل الشرق	62034	9.26٪
	مغرب عنس	53261	7.95٪
	عتمه	145284	21.7٪
	وصاب العالي	164223	24.5٪
	وصاب السافل	149531	22.33٪
	مدينة ذمار	175159	26.16٪
	ميفعة عنس	60854	9.09٪
	عنس	119124	17.8٪
	ضوران انس	121553	18.15٪
	المنار	49390	7.38٪
	الإجمالي	669555	100٪

شكل (2) جدول يوضح عدد سكان المديرية ونسبتهم المئوية بالنسبة إلى سكان المحافظة

المصدر: مجموعة تقارير فنية أعدها مكتب الصحة والسكان بالمحافظة ومنظمة اليونيسيف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

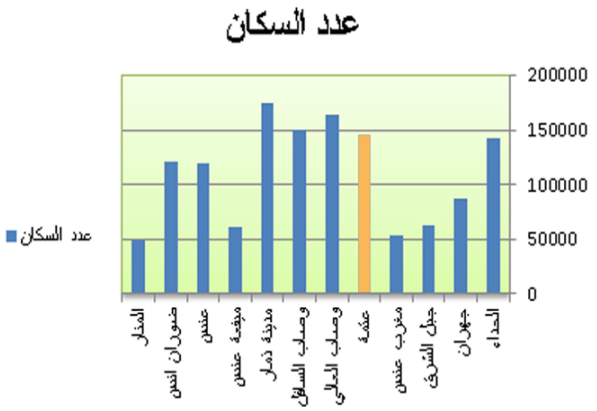

شكل (3) رسم بياني يوضح عدد سكان المديرية ونسبتهم المئوية بالنسبة إلى سكان المحافظة

المصدر: مجموعة تقارير أعدها مكتب الصحة والسكان بالمحافظة ومنظمة اليونيسيف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

10. الاستراتيجية:

اقتصر أول استخدام لمفهوم الاستراتيجية وحتى وقت قريب على الميدان العسكري، وكان يقصد بها علم استخدام القوة، وحديثا توسع استخدام هذا المفهوم ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية، وأصبح يعرف هذا المفهوم بأنه استخدام للقوة بأنواعها المختلفة لتحقيق أهداف معينة (عودة، 2010م.)

كما تعرف الاستراتيجية بأنها تخطيط كيفية تحقيق الأهداف التي تضعها السياسات وذلك من خلال:

- مجموعة من الأنشطة لإنتاج مخرجات لازمة لتحقيق نتائج تم التخطيط لها من قبل.
- أو مجموعه من الأعمال تتم بغرض تحقيق الأهداف الموضوعة.
- هيكل من الأعمال والقرارات والسياسات التي تقود إلى تحقيق الأهداف الموضوعة (الوكيل، 2006م).

11. أهداف استراتيجية التنمية العمرانية لمديرية عتمه:

يجب أن تضمن الاستراتيجية تحقيق تنمية عمرانية شاملة تسعى للارتقاء بالفرد والمجتمع في مختلف الجوانب في أطار الإمكانات والموارد المتاحة وتستوعب معدلات النمو المستقبلي.

ووفقا لما سبق فقد تم صياغة أهداف استراتيجية التنمية العمرانية للمديرية كالآتي:

- وضع خطة لتنظيم استخدامات الأراضي واستصلاح الأراضي الزراعية (في الوديان والمدرجات) ورفع كفاءتها وتشجيع الزراعة والحد من انتشار زراعة القات ووضع آلية مناسبة لتسويق وبيع المنتجات الزراعية.
- العمل على الاستغلال الأمثل للموارد والمقومات المتاحة والتوظيف السليم للموارد البشرية.
- الحد من الهجرة الداخلية من خلال العمل على توفير فرص عمل تمكن السكان من الاستقرار في المديرية.
- الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وتهيئتها لاستقبال الزوار.
- الحفاظ على التنوع البيئي والحيواني والنباتي والمخزون المائي والحفاظ على المواقع الأثرية وصيانتها وترميمها وحمايتها من العبث.
- الاهتمام بإنشاء مرافق البنية التحتية وتطوير وصيانة القائم منها.
- التحكم بالنمو العمراني المستقبلي من خلال تنمية أهم محورين للتنمية العمرانية في المديرية وهما: الطريق الإقليمي ذمار – الحسينية والطريق الإقليمي مدينة الشرق – الدليل مع تنمية محاور ثانوية عليهما.
- وضع برنامج حكومي بالشراكة مع القطاع الخاص لتوفير إسكان ملائم لغير القادرين من المواطنين بما يتناسب مع الاحتياج وخصوصية المديرية.
- العمل على تحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد والاهتمام بتنمية المراكز الحضرية في المديرية : مركز المديرية والميدان وسوق التلوث.
- تقنين مناطق التوسع العمراني في مركز المديرية والتجمعات العمرانية الكبيرة من خلال وضع مخططات عمرانية (عامه وتفصيلية) تنظم كل ذلك.

شكل (4) صور للمدرجات الزراعية في المديرية

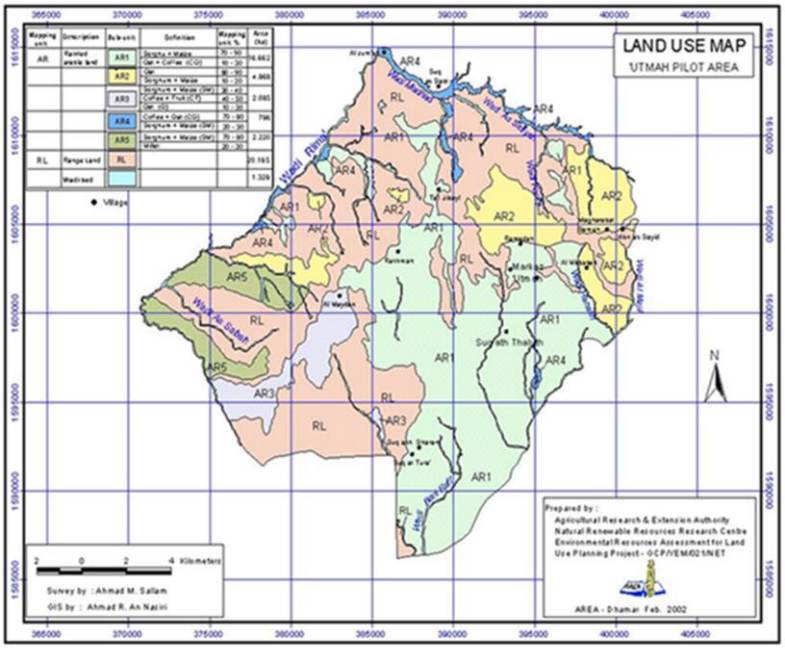

شكل (5) خريطة توضح استعمالات الأراضي الزراعية في المديرية

المصدر: ابوغانم، أفراح، تقرير عن محمية عتمة، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، 2002م.

12. أهم المشاكل الناتجة عن محددات التنمية العمرانية في المديرية:

12 . 1. المشاكل الناتجة عن المحددات الطبيعية:

- تتوزع أغلب التجمعات العمرانية (العزل والقرى) في المديرية على قمم الجبال أو على ضفاف الوديان ومجاري السيول مما يجعلها عرضة للأخطار نتيجة الانهيارات الصخرية أثناء مواسم الأمطار مما جعلها مناطق غير مفضلة للسكن في السنوات الأخيرة.
- يصعب تخديم وإيصال الخدمات والمرافق لكافة التجمعات العمرانية (العزل والقرى) في المديرية بسبب بعدها عن مركز المديرية ومراكز التجمعات العمرانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التضاريس الوعرة والانتشار والتوزيع المتناثر لتلك التجمعات في قمم الجبال وبطون الأودية.

12 . 2. المشاكل الناتجة عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية:

- أدى تمركز أغلب الخدمات (الصحية، التعليمية، الإدارية) في مراكز التجمعات العمرانية الرئيسية بالمديرية (مركز المديرية، سوق الثلوث، الميدان) إلى تدهور المناطق والتجمعات العمرانية البعيدة بسبب عدم التوزيع العادل لتلك الخدمات.
- تشكل ملكية الأرض عائقا أمام عملية النمو والتوسع العمراني في مركز المديرية ومراكز التجمعات العمرانية الكبيرة.
- تراجع وانحسار زراعة المحاصيل الزراعية ذات القيمة والمردود الاقتصادي بسبب التوسع في زراعة شجرة القات في المرتفعات والمدرجات الزراعية الخصبة في العديد من عزل وقرى المديرية في السنوات الأخيرة.
- أدى الانتشار السريع في زراعة القات وما يصاحبه من استخدام مستمر لكميات هائلة من المبيدات والأسمدة إلى التهديد بحدوث كوارث ومخاطر بيئية وتلوث التربة والمياه الجوفية.
- يؤدي قطع الأشجار النادرة والاحتطاب العشوائي المستمر إلى ظهور مشاكل بيئية وتصحر مساحات واسعة من أراضي المديرية.

- يؤدي الحفر العشوائي للآبار الجوفية إلى استنزاف المياه الجوفية في مناطق متعددة من المديرية.
- تفتقر المديرية إلى بنية تحتية تسهم في استغلال مقوماتها الطبيعية (السياحية والبيئية)، التي أدت إلى إعلانها كأول محمية طبيعية في الجمهورية اليمنية، على الوجه الأكمل وتتمثل أهم أوجه القصور في الآتي:
  - عدم وجود شبكة طرق داخلية (إسفلتية أو معبدة أو مرصوفة) تربط بين أجزاء المديرية وتمكن السائح من الوصول إلى المواقع السياحية (الأثرية والطبيعية) بسهولة ويسر.
  - النقص الحاد في الخدمات والمرافق حول المواقع الأثرية والسياحية في المديرية.
  - عدم قيام الجهات ذات الاختصاص وفي مقدمتها المجلس المحلي وإدارة المحمية بأعمال الصيانة والحفاظ على المواقع السياحية والأثرية وتركها عرضة لعوامل الطبيعة وكذلك للتعدي والنهب المستمر من قبل المواطنين.
  - عدم الحفاظ على الحيوانات والطيور النادرة التي توجد في المديرية وتركها عرضة للانقراض والصيد العشوائي.

شكل (6) صوره توضح الانتشار الكثيف لزراعة القات في مخلا ف حمير

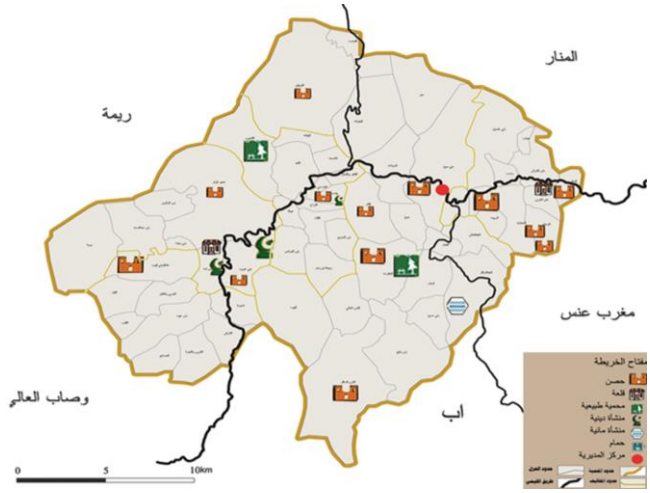

شكل (7) خريطة توضح أهم المعالم والمواقع الأثرية والسياحية في المديرية

المصدر: مجلة السياحة في ستون يوم، عدد خاص بمناسبة مهرجان اسعد الكامل، وزارة السياحة ومهرجان اسعد الكامل، 2007م.

12 . 3. المشاكل الناتجة عن المحددات الإقليمية والعمرانية:

- تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية والخدمات على الطريقين الإقليميين ذمار – الحسينية ومدينة الشرق - الدليل مما يسبب أعاقة للحركة والمرور، وخصوصا في مراكز التجمعات العمرانية الرئيسية بالمديرية (مركز المديرية، سوق الثلوث، الميدان بالإضافة إلى منطقة المهلالة).
- وجود مناطق ذات استعمالات متعارضة في مراكز اغلب التجمعات العمرانية (مركز المديرية، سوق الثلوث، الميدان وغيرها) حيث تنتشر وسط الأحياء السكنية ورش أصلاح السيارات وورش النجارة والحدادة وأسواق بيع القات.
- عدم وجود مخططات عمرانية (هيكلية وتفصيلية) لمركز المديرية والتجمعات العمرانية الكبيرة مما أدى إلى نمو مناطق جديدة بشكل عشوائي.
- نمو مناطق جديدة خارج حدود التجمعات العمرانية الكبيرة (مركز المديرية، سوق الثلوث، الميدان) في اتجاهات متعددة وعلى حساب الأراضي الزراعية الخصبة بالرغم من وجود مساحات وفجوات، كانت في الغالب أراضي زراعية، داخل حدود تلك التجمعات العمرانية.
- لا تغطي خدمات البنية التحتية والمرافق العامة كامل مناطق المديرية ولا تلبي كافة احتياجات المجتمع (بالرغم من أن المديرية قد حظيت في الفترة مابين 1990م. – 2005م. باهتمام في مجال التنمية ومشاريع البنية التحتية) وفي الشكل (8) جدول يوضح مجالات الخدمات وأنواع المرافق التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة ومدى تلبيتها للاحتياجات المجتمعية.
- عدم وجود شبكة صرف صحي في مراكز التجمعات العمرانية (مركز المديرية، سوق الثلوث، الميدان وغيرها) وانتشار الحفر الامتصاصية (المسماة بيرات) مما يؤثر سلبا على الصحة والبيئة.
- انخفاض الكثافة السكانية في معظم مناطق المديرية، وتركزها حول مسارات وخطوط الحركة سواء الإقليمية كتلك التي نمت حول الطريق الإقليمي ذمار – الحسينية أو تلك التي نمت وتشكلت حول الطريق الإقليمي مدينة الشرق - الدليل، حيث لا تزيد نسبة التجمعات العمرانية عالية الكثافة في المديرية عن 10.5%.
- عدم وجود نظام للرقابة على أعمال البناء بسبب نقص الموارد الفنية والإمكانات المالية.

شكل (8) جدول يوضح مجالات الخدمات وأنواع المرافق التي تم تنفيذها خلال الفترة ما بين 1990– 2005م. ومدى تلبيتها للاحتياجات المجتمعية (المصدر: مجموعة من التقارير والدراسات المعدة من قبل الجهات الرسمية بالمديرية والمحافظة).

م	مجال الخدمة / المرفق	عدد المشاريع / المرافق	التقييم / ملاحظات
1	التربية والتعليم/ مدارس أساسية وثانوية	77	تغطي الاحتياج بنسبة تقل عن 75%
2	الصحة العامة والسكان/ مستشفى، مركز صحي أو وحدة صحية	19	تغطي الاحتياج بنسبة 60%
3	الأشغال العامة والطرق/ الطرق	6	تغطي الاحتياج بنسبة تزيد عن 35%
4	مشاريع مياه الريف/ مياه الشرب	9	تغطي الاحتياج بنسبة لا تزيد عن 30%
5	مؤسسة الكهرباء/ شبكة الكهرباء	1	تغطي احتياجات المديرية بنسبة 80%
6	الاتصالات وتقنية المعلومات/ محطات وسنترالات خدمة الاتصالات والبريد	15	تغطي احتياجات المديرية بنسبة 80%
7	صرف صحي / محطات معالجة وتصريف وشبكة المجاري	0	لا توجد

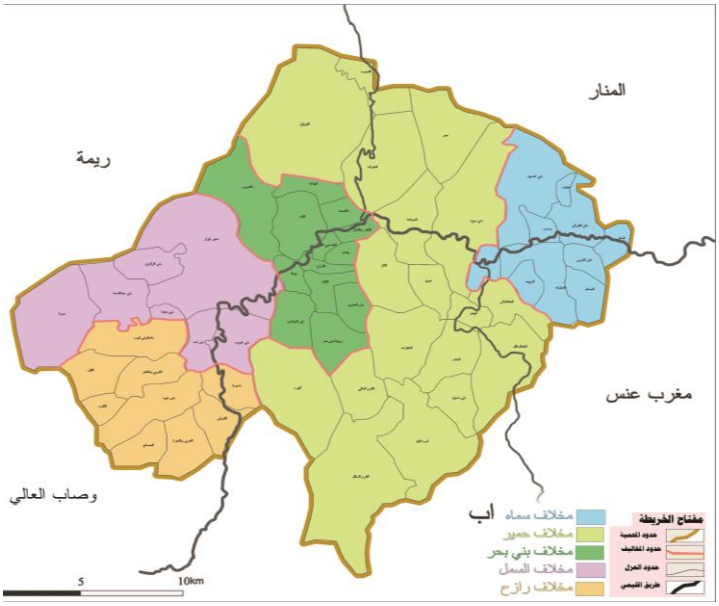

شكل (9) خريطة توضح مواقع التجمعات العمرانية والطرق الإقليمية التي تمر بالمديرية

(المصدر: موقع المركز الوطني للمعلومات www.nic.gov.ye وكتاب دليل المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ خلال الفترة 1990-2005).

13. النتائج والتوصيات:

توصل الباحث من خلال الدراسة والتحليل المنهجي للبيانات والمعلومات إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تشكل الملامح الرئيسية في صياغة رؤية مستقبلية لاستراتيجية التنمية العمرانية لمديرية عتمة، وفيما يلي أهم تلك النتائج والتوصيات.

13. 1. النتائج:

- صعوبة تخديم سكان التجمعات العمرانية (العزل والقرى) في المديرية وصعوبة إيصال الخدمات والمرافق لكافة تلك التجمعات بسبب بعدها عن مركز المديرية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الانتشار والتوزيع المتناثر لتلك التجمعات في قمم الجبال وبطون الأودية.
- شكلت الزراعة مصدرا رئيسيا للدخل لسكان المديرية بسبب الظروف المناخية الملائمة، إلا أن زراعة المحاصيل الزراعية ذات القيمة والمردود الاقتصادي تراجعت وانحسرت بسبب التوسع في زراعة شجرة القات في المرتفعات والمدرجات الزراعية الخصبة.
- عانت المديرية من التهميش والحرمان لسنوات طويلة في كافة المجالات (ومنها: التعليمية، الصحية) حيث لا توجد خدمات صحية تلبي احتياجات السكان.
- عدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالبناء والعمران (مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق والمجلس المحلي) يؤدي إلى تداخل الاختصاصات وعدم اتخاذ القرارات المناسبة.
- تشكل ملكية الأراضي بأنواعها (الخاصة، العامة – أي أراضي الدولة من مراهق وغيرها، أوقاف) والإشكالات المتعلقة بالتعويضات يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على (خطة) استراتيجية التنمية العمرانية للمديرية.
- لا يوجد في المديرية تمثيل وفروع لكافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية، كما أن الموجود منها يفتقر إلى الخبرات والكوادر الفنية المؤهلة.

- غياب الدور الحكومي والمحلي وعدم التعامل بمسؤولية مع المديرية كمحمية طبيعية، ويتمثل ذلك في الإهمال والعبث بكافة المقومات الطبيعية التي شكلت عاملا رئيسيا لإعلانها كأول محمية طبيعية في البلاد.
- غياب الوعي الصحي والبيئي لدى الكثير من سكان المديرية وعدم الاكتراث بحجم الأخطار الكارثية التي ستنتج عن الاستخدام المفرط الغير مقنن والعشوائي للمبيدات والسموم الزراعية التي صاحبت الانتشار السريع في زراعة القات.

13. 2. التوصيات:

- العمل على إعداد مخطط عام لاستعمالات الأراضي لمركز المديرية ومراكز التجمعات العمرانية الكبيرة (المخاليف) بالمديرية وتقنين الأوضاع الحالية في إطار المخطط العام.
- توجيه التنمية العمرانية على الطريقين الإقليميين طريق ذمار – الحسينية وطريق مدينة الشرق – الدليل والتخفيف من الضغط على مركز المديرية وتطوير وتأهيل مركز الميدان والذي يقع على طريق ذمار - الحسينية ومركز الثلوث والذي يقع على طريق مدينة الشرق – الدليل.
- العمل على أعداد خطة عاجلة لتنظيم استخدامات الأراضي ولحفاظ على المقومات الطبيعية والبيئية التي تتمتع بها المديرية، وتفعيل دور إدارة المحمية ورفدها بالكوادر الفنية المؤهلة.
- تشجيع الحفاظ على التوازن والتنوع البيئي والحيواني والنباتي والمخزون المائي والحفاظ على المواقع الأثرية وصيانتها وترميمها وحمايتها من العبث.
- وضع خارطة تحدد المواقع الأثرية ومناطق الجذب السياحي وتهيئتها لاستقبال الزوار.
- استكمال إنشاء مرافق البنية التحتية وتطوير وصيانة القائم منها.
- العمل على وضع خطة للتنمية الشاملة للمديرية، تشارك فيها الجهات الحكومية والمجلس المحلي وإشراك القطاع الخاص وتشجيعه من خلال إعطاءه مجموعة من الحوافز وعوامل الجذب المناسبة، واستغلال التنوع البيئي والحيواني وتوظيف عوامل الجذب السياحي بشكل بناء لخدمة عملية التنمية في المديرية.
- وضع برنامج حكومي بالشراكة مع القطاع الخاص لتوفير إسكان لغير القادرين من المواطنين بما يتناسب مع الاحتياج وخصوصية المديرية.
- العمل على توفير فرص عمل تمكن السكان من الاستقرار والحد من الهجرة الداخلية.
- تشجيع الزراعة ووضع خطة للحد من انتشار زراعة القات والحفاظ على الأراضي الزراعية (في الوديان والمدرجات) ورفع كفاءتها ووضع آلية مناسبة لتسويق وبيع المنتجات الزراعية.
- ضرورة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالبناء والعمران (مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق والمجلس المحلي).
- تشجيع الباحثين والمهتمين على إعداد الدراسات والأبحاث في هذا المجال والاستفادة منها من قبل الجهات المختصة في المديرية.

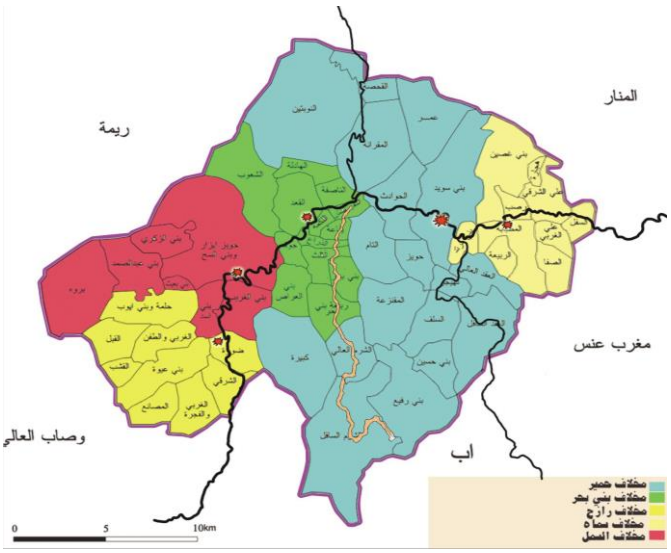

شكل (10) المراكز الثلاثة المقترحة للمديرية

المراجع:

- الوكيل، شفق (2006م)، التخطيط العمراني – الجزء الأول.
- عوده، مها (2010م)، إستراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاسها على التخطيط العمراني للمدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- السنبل، عبدالعزيز (2001م)، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- صديق، ماجدة و عطا الله، هاني (2006م)، استراتيجيات التنمية العمرانية لمدينتي القنطرة شرق ولقنطرة غرب محافظة الإسماعيلية، توفيق العمارة والعمران في عقود التحولات، المؤتمر الدولي الثالث لقسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة.
- الشميري، رياض (2014م)، الرؤية المستقبلية للتنمية السياحية المستدامة في محافظة اب، الجمهورية اليمنية، مجلة العلوم الهندسية، المجلد (3)، العدد (1).
- الحزمي، أحمد (2014م)، التنمية الحضرية وتأثيرها على مدينة صنعاء – دراسة حالة الميادين والساحات العامة بأمانة العاصمة، مجلة العلوم الهندسية، المجلد (3)، العدد (1).
- المخلافي، محمد (2006م)، موسوعة اليمن السكانية – دراسة السكان والمراكز السكانية في جميع مديريات ومحافظات الجمهورية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.
- أحمد، أزاد، التنمية العمرانية في المنطق الشرقية – سوريا: www.asharqalarabi.org.uk
- كتاب الإحصاء السنوي للعام 2012م، الجهاز المركزي للإحصاء (2013م)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء.
- موقع المركز الوطني للمعلومات على شبكة الانترنت: www.nic.gov.ye
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء على شبكة الانترنت : www.cso-yemen.org
- ابوغانم، أفراح (2002م)، تقرير عن محمية عتمة، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.
- مجلة السياحة في ستون يوم (2007م)، عدد خاص بمناسبة مهرجان اسعد الكامل، وزارة السياحة ومهرجان اسعد الكامل.
- Urbanization and Citie's Growth inYemen (1998), Ministry of Planning Development, Central Statistical Organization, Republic of Yemen, Sana'a.
- Internal Migration in Yemen: Trends and characteristics (1996), Ministry of Planning Development, Central Statistical Organization, Republic of Yemen, Sana'a.
- Housing Condition in Yemen (1998), Ministry of Planning Development, Central Statistical Organization, Republic of Yemen, Sana'a.

Future Vision for the Urban Development Strategy of Otoma, Dhamar, Yemen

Ahmed Yafah

Architecture Department, Dhamar University, Republic of Yemen

Abstract

This research discusses the visions and perceptions of the urban development strategy in Otomah directorate, Dhamar governate, Republic of Yemen based on studies, data, information and statistics obtained either.

from relevant authorities or from the studies concerned with the aspects of the subject matter.

The research aims to develop basic features and outlines of future vision for the urban development strategy of Otomah directorate by studying and analyzing all the activities and the economic fundamentals this directorate enjoys. Furthermore, working to take the advantage of natural and economic possibilities and constituents in order to achieve balance between population and available resources to provide services to the community and upgrade to the existing ones taking into account the protection of the natural environment and achieve ecological balance in the directorate.

The research methodology relied on studying and analyzing the economic activities such as agriculture, tourism, environment diversity and animal wealth.

- Studying the most important problems that hinder the process of development through collecting and analyzing data about the current situation in all governmental agencies and related organizations.
- Studying the basic considerations of the establishment of urban communities.
- Studying the potentials and decide the necessary projects and the ways of funding, in addition to the trends in urban development.

***Key words*:** Sub District, District, development, urban development, strategy.